الأنباء
الاربعاء 2 ديسمبر 2015

الإمارات العربية المتحدة.. إنجازات عملاقة

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم الموافق 2 ديسمبر 2015 باليوم الوطني الـ 44، احدى أهم المناسبات المفصلية في تاريخها. فهذه المناسبة التي تعد ترجمة صادقة لمسيرة الاتحاد التي امتدت عبر 44 سنة مضيئة وحافلة بالأحداث والمهام الكبيرة والإنجازات العظيمة، والتي رسم ملامحها الأولى وأرسى دعائمها مؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وإخوانه الآباء المؤسسون، وسار على دربه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، والذي قاد مسيرة وطن العطاء لتتواصل مسيرة التقدم والازدهار على كل المستويات والصعد.

والمتابع للإنجازات العملاقة التي حققتها الإمارات يجد انها جاءت تتويجا لتوجيهات القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وإخوانهم أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، والتي ساهمت بشكل لا يقبل الشك في تعزيز مسيرة النهضة الشاملة القائمة على المعرفة والابتكار، وترسيخ مكانة الدولة الرائدة والتي أصبحت خلال فترة زمنية وجيزة نموذجا يحتذى بين جميع دول العالم في مختلف القطاعات التنموية بالتوازي مع حضورها السياسي الفعال مع ما يشهده العالم من تغيرات وخصوصا منطقة الشرق الأوسط.

والمعلوم ان دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع اليوم بمكانة متقدمة ومرموقة على المستويين العربي والعالمي بما حققته من منجزات تنموية نوعية شامخة في شتى المجالات، وبما تميزت به من حضور سياسي ودبلوماسي واقتصادي وإنساني قوي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحرك ديناميكي نشط في التواصل مع جميع الدول في قارات العالم كافة، ونجاحها في بناء جسور متينة من التعاون الوثيق والشراكات الاستراتيجية السياسية والاستثمارية والاقتصادية والتجارية والصناعية والتكنولوجية والعلمية والتربوية والصحية وغيرها، ما عزز من مركزها الريادي المرموق على الساحتين العربية والعالمية.

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

في خضم الوضع الراهن الذي تشهده المنطقة، حافظت الإمارات على وتيرة نمو ثابتة مرتكزة على أسس صلبة أرسى دعائمها المؤسسون الأوائل وسار على نهجهم أصحاب السمو حكام الإمارات. فالمؤشرات الاستثنائية المتقدمة التي حققتها الدولة في قطاعات الاقتصاد، والبنية التحتية، والطاقة، والفضاء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى، إلى جانب تعزيزها لمبدأ الاستدامة، ساهمت مجتمعة بشكل كبير في رسم الوجه الحضاري للدولة والتي باتت اليوم تتصدر التقارير الدولية في التنافسية والرضا الجماهيري العام.

وحافظت الإمارات على المرتبة الأولى عربيا للعام الثالث على التوالي ضمن تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016، متقدمة بذلك على كل دول المنطقة المدرجة في تقرير هذا العام.

كما تقدمت الدولة بمرتبة واحدة عن تصنيف 2015 لتحتل المرتبة 31 عالميا، وجاءت ضمن أول خمس دول عالميا في ثلاثة محاور أساسية، هي الأولى عالميا في محور عدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال، والثانية في محور استخراج تراخيص البناء، والرابعة عالميا في محور توصيل الكهرباء.

أما على المستوى الإقليمي، فقد تصدرت الإمارات دول المنطقة، وجاءت ضمن الدول العشر عالميا في عدد التحسينات الموثقة من قبل البنك الدولي خلال سنة واحدة في محاور توصيل الكهرباء واستخراج تراخيص البناء وحماية المستثمرين وإنفاذ العقود.

حافظت على المرتبة الأولى عربياً للعام الثالث على التوالي في تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة الأعمال

عززت من أدائها في محور حماية صغار المستثمرين عبر منع أي شركة تابعة من الحصول على أي أسهم في الشركة الأم

عالمياً.. الأولى في محور عدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال والثانية في محور استخراج تراخيص البناء والرابعة في محور توصيل الكهرباء

وسجل التقرير الصادر هذا العام عن البنك الدولي تقدم الإمارات في عدد من المحاور الأساسية أولها محور إنفاذ العقود حيث جاءت الدولة في المرتبة الأولى عربيا و18 إقليميا في تقرير عام 2016. وتقيس مؤشرات هذا المحور مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في حالة وقوع أي نزاع تجاري بين طرفين أو أكثر. وتجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم وعبر استبيانات لمحامين محليين ومختصين في التشريعات التجارية.

كما عززت دولة الإمارات العربية المتحدة من أدائها في محور حماية صغار المستثمرين من خلال منع أي شركة تابعة من الحصول على أي أسهم في الشركة الأم. كما شرعت أنه في حالة استحواذ 50٪ أو أكثر من الشركة، تتقدم الجهة المستحوذة بعرض عملية الاستحواذ لموافقة المساهمين، الأمر الذي اعتبره التقرير إجراء إيجابيا يصب في مصلحة المساهمين والمستثمرين.

من جانب آخر، شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ازدهارا كبيرا جعل الدولة ضمن المراتب الأولى في بعض المؤشرات الاقتصادية، كمعدل دخل الفرد.

واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والخامسة عالميا في مؤشر «مستويات الرضا عن المعيشة» ضمن تقرير «مؤشر الرخاء العالمي» الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني للعام 2014، كما حافظت الدولة على تواجدها ضمن «القائمة الخضراء»، وهي القائمة الخاصة التي تصنف أكثر الدول رخاء في العالم وتشمل 30 دولة فقط. وقد صنفت الإمارات ضمن هذه القائمة منذ إنشاء التقرير.

وستستمر دولة الإمارات أيضا في استراتيجيتها طويلة الأمد نحو تنويع اقتصادها الوطني، حيث حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية في العام 2014 نموا قويا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 8,1٪، وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني 68,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2014، وتم وضع جميع الخطط اللازمة للوصول لنسبة 80٪ في عام 2021 وذلك من خلال الاستثمار المكثف في القطاعات الصناعية والسياحية والنقل الجوي والبحري والاستيراد وإعادة التصدير، بالإضافة لدعم كل الأنشطة القائمة على الاقتصاد المعرفي واستحداث قطاعات جديدة كالاقتصاد الإسلامي والاستثمار في الابتكار وفي تطوير المحتوى، وغيرها من الأنشطة، وصولا لتنوع اقتصادي شامل في العام 2021 يرسخ الاستقرار الاقتصادي والمالي لدولة الإمارات بعيدا عن تقلبات بعض القطاعات الاقتصادية والتغيرات المستمرة في الاقتصاد العالمي.

التنافسية العالمية

تصدرت الإمارات بفضل الجهود المبذولة في الدولة عددا من أبرز مؤشرات التنافسية العالمية وأصبحت هذا العام في المرتبة الأولى عربيا في عشرة تقارير من أصل خمسة عشر تقرير تنافسية عالمي والأولى عالميا في مؤشر الثقة، بحسب تقرير صادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء 2015.

واحتلت المرتبة الأولى على مستوى العالم في تقارير مؤشرات الثقة، كما حققت المركز الأول إقليميا للعام الثالث على التوالي في التنافسية العالمية والـ 12 عالميا بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2015، والمرتبة الأولى إقليميا على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والـ 12 عالميا في تقرير تمكين التجارة العالمية لعام 2014، كما حصلت الإمارات على المركز الأول عالميا في ثلاثة مؤشرات للتنافسية العالمية في قطاع السياحة والـ 24 عالميا، والمركز الأول ضمن تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي عربيا والـ 23 عالميا.

كما تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى إقليميا في تقرير رأس المال البشري والـ 54 عالميا، أما عن ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب تقرير السعادة العالمي فجاءت في المرتبة الأولى عربيا والعشرين عالميا.

أما فيما يتعلق بتقرير سهولة ممارسة الأعمال فقد احتلت المرتبة الأولى عربيا والـ 30 عالميا، وفيما يخص تقرير تصنيف العلامة التجارية للدول «مجال السياحة» فتقع في المرتبة الأولى عربيا، وأخيرا حازت الإمارات المرتبة الأولى مؤشر الازدهار محتلة المرتبة الأولى عربيا والـ 30 عالميا.

حقوق الإنسان

انطلاقا من إيمانها بأن العنصر البشري هو أساس استمرارية التطور والنمو، لم تغفل الدولة مسألة حقوق الإنسان، حيث بذلت جهودا ملموسة برهنت من خلالها على مدى التزامها بتوفير سبل العيش الكريم لمواطنيها والمقيمين على أرضها.

وقد حرصت الدولة على تأصيل حقوق الإنسان من خلال الدستور والقوانين والمشروعات التنموية، إذ عملت على مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، ونجحت في خفض قضاياها بنسبة كبيرة وذلك من خلال سنها لقوانين وتشريعات صارمة، كما أكدت الدولة دائما على ضرورة احترام وحماية ورعاية مبادئ وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وتعمل الدولة على احترام وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان طبقا للقوانين المرعية المنسجمة مع دستور الدولة وحق الفرد المقيم على أرضها أن يعيش ضمن بيئة آمنة ومستقرة بعيدا عن الخوف والقهر، كما يلعب قطاع حقوق الإنسان في دولة الإمارات دورا رياديا في تضمين حقوق الإنسان في مجال التنمية المجتمعية المستدامة بالارتكاز على جميع فئات وشرائح المجتمع من خلال تعميق ثقافة احترام حقوق الإنسان من أجل الوصول إلى أفضل السبل والممارسات الكفيلة برفع شأن ومكانة الدولة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وفي يوليو 2015، تم إصدار قانون جديد يجرم جميع أشكال التمييز على أساس الدين أو الطائفة أو العقيدة أو المذهب أو العرق أو اللون أو الأصل العرقي، وكذلك التحريض على الكراهية الدينية. والغاية من القانون توفير أساس قوي لبيئة من التسامح والانفتاح وقبول الآخر في دولة الإمارات، بهدف حماية الناس بغض النظر عن أصلهم أو معتقداتهم ضد أي أعمال مرتبطة بالكراهية الدينية والتعصب. وفازت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا العام بدورة ثانية في عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من مطلع يناير 2016 ولمدة ثلاث سنوات متواصلة تنتهي مع أواخر عام 2018. ويأتي هذا الفوز بمقعد في مجلس حقوق الإنسان تأكيدا للمساهمة الفعالة للدولة في المجلس وانعكاسا لشبكة علاقاتها الايجابية ودورها الايجابي في القضايا المتصلة بحقوق الانسان.

وجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الـ 40 عالميا على مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2014، والمرتبة 43 عالميا في مجال المساواة بين الجنسين في العام 2013، والمرتبة 20 عالميا في تقرير السعادة العالمي 2015.

دور ريادي للمرأة الإماراتية

حظيت المرأة الإماراتية بكل التشجيع والتأييد من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حيث قال بهذا الخصوص: «لا شيء يسعدني أكثر من رؤية المرأة الإماراتية تأخذ دورها في المجتمع وتحقق المكان اللائق بها، ويجب ألا يقف شيء في وجه مسيرة تقدمها، كما وللنساء الحق مثل الرجال في أن يتبوأن أعلى المراكز والمراتب، بما يتناسب مع القدرات والمؤهلات التي يتمتعن بها».

وعززت الدولة كذلك من وضع المرأة حيث تطور دور المرأة الإماراتية بشكل كبير في السنوات الأخيرة ما وضع دولة الإمارات في مراتب متقدمة على اعتبارها رائدة في حقوق المرأة بالوطن العربي. وأصبحت المرأة الإماراتية بفضل الدعم الذي تشهده من القيادة الحكيمة تلعب أدوارا رئيسية في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والخدمية، والاجتماعية، والبيئية.

وكانت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، قد أطلقت الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2015ـ 2021 وذلك في 8 مارس 2015. وتوفر الاستراتيجية إطارا عاما ومرجعيا وإرشاديا للمؤسسات الحكومية كافة (الاتحادية والمحلية)، والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، في وضع خطط وبرامج عمل تساهم في ارتقاء دولة الإمارات إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال تمكين المرأة وريادتها. وبتاريخ 28 أغسطس 2015 الذي صادف الذكرى الأربعين لتأسيس الاتحاد النسائي العام، تم الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية الأول كمناسبة وطنية تهدف إلى تكريم المرأة الإماراتية والتأكيد على دورها المحوري وتقدير إنجازاتها في مختلف مواقع العمل الوطني، كما نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن المرأة تتمتع بكامل الحقوق التي يتمتع بها الرجل واشتمل على بنود تؤكد مبدأ المساواة الاجتماعية وحق المرأة الكامل في التعليم والعمل والوظائف مثلها مثل الرجل، وتبنى الدستور كل ما نص عليه الإسلام فيما يخص

العمل على مواصلة وتيرة إطلاق مشاريع البنية التحتية

ايمانا من الدولة بأن المفتاح الأساسي لبناء اقتصاد قوي ومتطور يكمن في إنشاء بنية تحتية حديثة كونها تعتبر من أهم العناصر الداعمة لتقدم ونمو الدول، وتلعب دورا محوريا في تنشيط الحركة الاقتصادية وتفعيل التنمية المستدامة بشكل عام، تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة المستويين الإقليمي والدولي في العمل على مواصلة وتيرة إطلاق مشاريع البنية التحتية في الإمارات بشكل عام وفي إمارتي دبي وأبوظبي بشكل خاص، وتتوزع هذه المشاريع على قطاعات حيوية مختلفة مثل النقل والطاقة، والطرق، لاسيما أن الحافز المهم لإطلاق مزيد من المشاريع في دبي هو الفوز باستضافة «إكسبو 2020»، وأما في أبوظبي، فالإمارة تواصل تنفيذ خطتها الاقتصادية 2030. ونرصد هنا أهم المشاريع خلال النصف الأول من 2015:

1ـ مشروع توسعة شارع الشيخ زايد في دبي إلى طابقين: تبدأ هيئة الطرق والمواصلات في دبي بتوسعة شارع الشيخ زايد بحيث يصبح الطريق الممتد من «خور دبي» وحتى «منطقة جبل علي» بطابقين، لتسهيل الحركة المرورية المتزايدة على الطريق الحيوي في «إمارة دبي»، بتكلفة تناهز 10 مليارات درهم، وبمسافة تصل إلى 35 كم بعدما تسلمت الهيئة عطاءات وعروض التنفيذ.

2ـ مشروع توسعة محطة «إم» للكهرباء في دبي: يعمل المشروع على رفع قدرة محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه «المحطة إم» في جبل علي التي تصل طاقتها الإنتاجية الحالية إلى 140 مليون غالون من المياه المحلاة يوميا، و2060 ميغاواط من الكهرباء، بتكلفة تناهز 1,2 مليار درهم، وسيشمل وحدات توليد كهرباء جديدة بقدرة إنتاجية تبلغ 600 ميغاواط تضاف الى القدرة الإنتاجية الحالية للمحطة لتصبح القدرة الإنتاجية الكلية 2660 ميغاواط بعد إنجاز مشروع التوسعة في 2018، كما سيتضمن مشروع التوسعة إضافة توربينين غازيين وتوربينين واحد بخاري، بالإضافة إلى واحد من وحدات استعادة الحرارة، ما سيرفع الكفاءة الحرارية للمحطة بعد التوسعة الى 90٪.

قناة دبي المائية أحد المشاريع الجديدة

3ـ مشروع «الطريق السريع» الرابط بين أبوظبي ودبي: تمت ترسية المشروع هذا العام في أبوظبي، على 3 شركات بعد أن أطلق المشروع في 4 ديسمبر 2013، وقدرت تكلفته الإجمالية بـ 2,1 مليار درهم لشق طريق جديد طوله قرابة 62 كيلومترا، وسيتم تنفيذ المشروع على فترة 30 شهرا من تاريخ البدء بالأعمال، ومن المرتقب استكماله بحلول 2017.

4ـ مشروع توسعة «مترو دبي»: شرعت هيئة الطرق والمواصلات في دبي بوضع المخططات والتصاميم لتوسيع مشروع «مترو دبي» لكي يشمل 70 محطة بحلول 2020 بتكلفة إجمالية إضافية تقارب 5 مليارات درهم، وتشمل التوسعة الجديدة للخط الأخضر إضافة 11 محطة ركاب جديدة على امتداد 20 كيلومترا، ويطرح المشروع للمناقصة نهاية 2015. كما تعتزم هيئة الطرق والمواصلات توسعة الخط الأحمر بإضافة 3,5 كيلومترات إضافية للخط الحالي من «محطة الراشدية» وحتى مركز «مردف سيتي سنتر»، وكذلك إضافة نحو 8ـ15 كيلومترا للخط الأحمر من جهة «جبل علي» لتربطه بمقر معرض «إكسبو»، على أن تكتمل عام 2020 مع معرض «إكسبو دبي».

5ـ مشروع محطة حصيان «دبي»: يعتبر مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام تقنيات الفحم النظيف الأول من نوعه في المنطقة، وأرست «هيئة كهرباء ومياه دبي» عقد الخدمات الاستشارية للمرحلة الأولى على شركة استشارات عالمية في فبراير الماضي، وستكون المرحلة الأولى من المشروع ذات قدرة إنتاجية تبلغ 1200 ميجاوات ومن المتوقع أن يبدأ تشغيلها بحلول 2020.

6ـ مشروع «قناة دبي المائية»: أطلقت إمارة دبي المرحلة الثالثة من هذا المشروع والتي كانت قد بدأت به في عام 2013، واعتمدت «هيئة الطرق والمواصلات» بدبي ترسية عقد المرحلة الثالثة من مشروع «قناة دبي المائية» بتكلفة 802 مليون درهم، وبذلك تكون التكلفة الإجمالية لمراحل المشروع نحو 1,77 مليار درهم. وتتضمن المرحلة الثالثة إنشاء قناة مائية تربط «خور دبي» بموقع الخليج العربي، وتمتد من «شارع الشيخ زايد» مرورا بحديقة الصفا ومنطقة جميرا الثانية، وصولا إلى موقع الخليج العربي عند الجزء الجنوبي من حديقة شاطئ الجميرا. هذا، وسيتم الانتهاء من هذه المرحلة في سبتمبر 2016، وذلك بالتزامن مع انتهاء المرحلتين الأولى التي بدأت أعمال التنفيذ فيها في سبتمبر 2013، والثانية التي بدأت في مايو 2014، بحيث سيربط منطقة الخليج بمياه الخليج العربي.

نهضة الإمارات قائمة على المعرفة والابتكار

حقوق المرأة ومسألة توريثها وتمليكها وهو ما كان معمولا به قبل قيام الاتحاد وجاء الدستور ليؤكده.

كما حظيت انتخابات المجلس الوطني الاتحـادي لعام 2015 بمشاركة كبيرة من المرشحين والمرشحات الذين وصل عددهم إلى 341 مرشحا تمثل نسبة المرأة في قائمة المرشـحين النهائية 22٪ بواقـع 76 مرشـحة في جميع إمـارات الدولة، كما أن نسبة تواجد المرأة في الهيئات الانتخابية بلغت 48٪، مما يؤكد اهتمام قيادة دولـة الإمارات بعملية تمكين المرأة لتتبوأ جميع المناصـب القيادية في الدولة ومنها المجلس الوطني الاتحادي منذ أول عملية انتخابية والتي فازت فيه المرأة بعضوية تسعة مقاعـد، حيث بلـغ عددهن 4 وزيرات في الحكومة و9 سيدات في المجلس الوطني.

علاوة على ذلك، تم تشكيل مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين برئاسة سمو الشيخة منال بنت محمد بن راشـد آل مكتوم، رئيسة مؤسسة دبي للمرأة، من أجـل تعزيز دور المـرأة الإماراتية فـي جميع ميادين العمل والمسـاهمة في دعم مكانة دولة الإمارات محليا ودوليا، وتقليص الفجوة بين الجنسين في العمل في قطاعات الدولة كافة والعمل على تحقيق التوازن بين الجنسين في مراكز صنع القرار وتعزيز مكانة دولة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية في مجال الفجوة بين الجنسين في مجال العمل إضافة إلى اعتبار دولة الإمارات مرجعا للتوازن بين الجنسين في العمل. كما يهدف إنشاء هذا المجلس إلى توظيف مختلف أشكال الدعم والمساندة في تمكين المرأة من الاضطلاع بدورها وواجباتها على النحو الأمثل، ولمواصلة رحلة تمكين المـرأة على كافة المستويات.

ويبرز دور المرأة الإماراتية في التنمية الاقتصادية لاسيما أن هناك ما يقارب 12 ألف سيدة أعمال يقمن بإدارة حوالي 18 ألف مشروع برأس مال يصل إلى 12,5 مليار دولار، الأمر الذي تطلب إنشـاء مجلس سيدات الأعمال الإماراتيات وهو شبكة متكاملة تضم عددا من سيدات الأعمال والمهنيات والأكاديميات يدعمها اتحـاد غرف التجارة والصناعـة لتعزيـز القـوة الاقتصادية للمرأة الإماراتية من خلال إعداد دراسات الجدوى وتقديم المشورة لكل سيدة ترغب في تأسيس مشروع خاص بها، كما أن نسبة مشاركة النساء في سوق أبوظبي للأوراق المالية بلغت 43٪.

الشباب واهتمامات القيادة

وأولت القيادة الرشـيدة الشـباب حيـزا كبيـرا من اهتمامهـا، ووضعت مسـألة تزويـده بكل أنـواع المعرفة والعلوم على رأس أولوياتها، وذلك بتوفيرها صروحا علمية متقدمة واستقطابها لخبرات أكاديمية متميزة مكنت شباب الدولة من التسـلح بمهارات اسـتثنائية ورفـد مختلف القطاعات بكوادر مؤهلة قادرة على متابعة مسـيرة التطور والازدهار.

ووضعت الدولة استراتيجية تتضمن توفير التعليم الجيد للشـباب المواطنين وتأهيلهم للعمل في السوق المحلي، مع السـعي أيضا لتوظيفهم في القطاع الخاص الذي يقوم بدور كبير وبالغ الأهمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولـة.تم تجسـيد عدد من المبـادرات التي تدعـم واقع الشباب الطموح، حيث أطلقت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة «جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب»، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لمكافأة وتكريم رواد الأعمال المتميزيـن في دولة الإمارات العربية المتحدة.

السياسة الخارجية

إلى جانب دورها الإنساني المشـهود، كان لمشاركة دولة الإمارات الجريئة في التحالف العربي الذي تقـوده المملكة العربيـة السـعودية لإعادة الشرعية في اليمن، وموقفها الراسخ المتمثل في دعم الشعب السوري الشقيق بكل السبل الممكنـة، ووقوفها إلى جانب مطالبـه العادلة فـي تقرير مصيره وبناء دولة يسودها العدل والأمـان وتتوافر فيها كل مقومات الحيـاة الكريمة أثر كبير عـزز من حضورها السياسـي وأكد على ثوابتها الراسـخة ومواقفهـا تجـاه القضايا الخليجية والعربية بوجه عام والمتمثلة في تعزيز أسس الاستقرار والأمن والسلام في المنطقـة العربية، باعتبار أن ذلك هـو الطريق لتحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها، وتعزيز التعـاون مع الدول العربية في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومـي العربـي، والالتزام بالدفاع عن القضايا والمصالح العربية، إلى جانب دعم العمل الخليجي والعربي المشـترك، والوقوف بقوة وراء أي جهود تستهدف تعزيز مسيرة التكامل الخليجي.

حراك عسكري مدروس

جاءت مشـاركة الإمارات ضمن التحالف العربي بقيادة المملكـة العربية السـعودية اسـتجابة لطلب رسـمي من الحكومة اليمنية الشـرعية لحماية الشعب اليمني الشقيق من ميليشيات الحوثيين، وتدخل التحالـف العربي فـي اليمن يسـتند إلى المواثيق الدولية والعربية خاصة معاهدة الدفاع العربي المشترك.

انطلاقـا من إيمـان دولة الإمارات بالمسؤولية التاريخية وقدرتها حكومة وشعبا على الصمود في اللحظات المصيرية، والوفاء تجاه من يلجأون إليها لنصرتهـم جاءت مشـاركة الإمارات في «عاصفة الحزم».

وقد حيـدت الانتصارات والإنجـازات لـدول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية بشكل كبير التدخل الإيراني في اليمن وشـؤونه الداخلية.

يوم الشهيد

قدمت الإمارات في سبيل تحقيق مساعيها الرامية لنصرة الحق والدفاع عن الشـرعية في جمهورية اليمن الشقيقة، كوكبة من الشهداء البواسل، الذين سطروا بدمائهم أسمى معاني العـز والحب والفداء للوطـن. وقد قـرر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة رئيس الدولة ـ حفظه الله، أن يكون 30 نوفمبر من كل عام يوما للشهيد، تخليدا ووفاء وعرفانا بتضحيات وعطاء وبذل شهداء الوطن وأبنائه البررة، الذين وهبوا أرواحهـم لتظل راية الإمـارات خفاقة عالية، وهم يؤدون مهامهـم وواجباتهم الوطنية داخل الوطن وخارجه في الميادين المدنية والعسكرية والإنسانية كافة. وأمر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بإنشاء مكتب في ديوان ولي عهد أبوظبي يعنى بشـؤون أسر شهداء الوطن. ويختص المكتب بمتابعـة احتياجات أسر الشهداء وبالتنسيق مع الجهات الرسمية الأخرى في الدولة وتقـديم الدعم اللازم لأسر وأبناء الشهداء وتأمين كل أوجـه الرعاية والاهتمام بهم.

ويجسد هذا النهج معاني التلاحم بين شـعب الإمارات وقيادته ليظل العرفان بدور أسـر الشـهداء عنوان وفاء وواجبا وطنيا تقديرا لدورهم وما قدموه مـن عطاء وبذل ولتمكين أبناء الوطن وأجيال الغد من مواصلة مسيرة العطاء والمحبة والخير وترسيخ قيم التكاتف والترابط والتعاضد التي يتسم بها مجتمع دولة الإمارات منذ القدم.

برج الشيخ خليفة تحفة معمارية رائعة تتحدث عن نفسها وسط أكبر مشاريع التنمية في العالم

الأولى عربياً والخامسة عالمياً في مؤشر "مستويات الرضا عن المعيشة" ضمن تقرير "مؤشر الرخاء العالمي"

الأولى عالمياً بمؤشر الثقة والأولى عربياً في 10 تقارير من 15 تقرير تنافسية عالمياً

68,6 ٪ نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في 2014

الثاني من ديسمبر لتعميق حب الوطن وتأكيد الولاء الدائم له

بقلم: سفير الإمارات بالكويت
رحمة حسين الزعابي

إن الثاني من ديسمبر الذي نحتفل بذكرى الرابع والأربعين منه هذا العام، هو يوم لتعميق حب الوطن وتأكيد الولاء الدائم له، يوم نستحضر فيه بالثناء والوفاء والعرفان سيرة مؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ونتذكر إخوانه الكرام الذين أرسوا دعائم دولة نفتخر بالانتماء إليها والدفاع عنها، ندعو الله أن يسكن الراحلين من آبائنا المؤسسين فسيح جناته.

وهي مناسبة عزيزة نتقدم فيها بأسمى آيات التهنئة والتبريكات الى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي والفريق أول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد ابوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وأصحاب السمو اعضاء المجلس الأعلى حكام الامارات.. داعين المولى العلي القدير أن يحفظ قائد نهضتنا المباركة بموفور الصحة والعافية وان يبقي اتحاد الإمارات العربية المتحدة رمزا للتقدم والمنعة والازدهار.

لقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تواصل مسيرتها الاتحادية بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، تتبوأ مكانة مرموقة بين الدول المتقدمة في العالم بما حققته من نهضة تنموية واسعة، وما تميزت به من حضور ديبلوماسي وسياسي واقتصادي إيجابي وقوي في الساحات الإقليمية والدولية.

وهذه المنجزات تحققت بفضل قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، وجهود المواطنين وتلاحمهم مع قيادتهم المخلصة، كما أكد ذلك تقرير التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» للعام 2014ـ 2015 الذي صنف الدولة في المركز الثاني عالميا في مؤشر ثقة المواطنين بالقادة السياسيين فيها، من بين 140 دولة في العالم.

ان شعب الإمارات يسعى الى تكملة ملامح رؤيتنا المستقبلية بما يحقق تطلعات القيادة الحكيمة نحو المستقبل الزاهر الذي تنشده، وهو ما يدفع الجميع الى العمل بتفان واخلاص، والسعي بكل عزم وحرص على الإسهام في كل جهد يؤدي الى ابراز نجاحات وانجازات بلادنا الغالية بالشكل الذي تستحقه ويليق بها في جميع المحافل الإقليمية والدولية.

إننا في الذكرى الرابعة والأربعين لتأسيس دولتنا نستذكر بكل اجلال شهداءنا الذين رفعوا بشجاعتهم وتضحياتهم اسم الوطن عاليا بوقفة العز والفخر التي قدموها، سائلين الله لهم الرحمة والمغفرة.

ويسرني في هذه المناسبة ان أشيد بالعلاقات المتميزة التي تربط دولة الامارات ودولة الكويت، والتي تشهد تطورا ملحوظا بفضل الإرادة الراسخة التي تحدو قائدي البلدين كما حققت العلاقات تطورا لافتا في كل المجالات ووصلت الى ذروة نشاطها، وذلك بفضل توجيهاتهما السديدة في العمل على كل ما من شأنه تعزيز وتفعيل مختلف الجوانب التي تهم البلدين والشعبين الشقيقين.

جهود مثمرة في مجال الطاقة المتجددة

مما لا شك فيه أن الامارات عازمة على مواصلة مسيرة التقدم والبناء في شتى المجالات ولا سيما مجال الطاقة للحفاظ على مركزها الريادي للسنوات القادمة وضمان مستقبل الأجيال القادمة ولترسيخ مكانتها كلاعب أساسي وجوهري في اقتصاد الطاقة العالمي.

وفي السياق ذاته إلى جانب موقع الدولة الريادي في أسواق النفط والغاز العالمية، وضعت لنفسها أسسا صلبة في قطاع الطاقة النظيفة نظرا لأهميته ولما له من دور أساسي في استراتيجية تنويع مصادر الطاقة وضمان أمنها. فقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في نشر مشاريع الطاقة النظيفة على مستوى المنطقة، بما في ذلك إنشاء 4 مفاعلات للطاقة النووية السلمية، وبناء وتشغيل محطة «شمس1» للطاقة الشمسية المركزة، ناهيك عن بعض المشاريع الاستراتيجية التي تنفذها الإمارات في سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية.

كما تعتبر دولة الإمارات مستثمرا رئيسيا في الطاقة المتجددة على المستوى العالمي، وخير مثال على ذلك مساهمتنا في «مصفوفة لندن»، أكبر محطة لطاقة الرياح البحرية في العالم، وغيرها من المشاريع المنتشرة في مختلف أرجاء العالم، بالإضافة لاستضافتنا للمقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا».

كما ساهمت «مصدر» مبادرة أبوظبي متعددة الأوجه للطاقة المتجددة في تطوير محطة «خيماسولار» للطاقة الشمسية المركزة في إسبانيا، ومحطة «مصفوفة لندن» لطاقة الرياح البحرية في المملكة المتحدة التي تنتج طاقة تصل إلى 630 ميغاواط، فضلا عن إنشائها محطة الشيخ زايد للطاقة الشمسية في موريتانيا باستطاعة 15 ميغاواط، وكذلك محطة ميناء فيكتوريا لطاقة الرياح في سيشل، بسعة 6 ميغاواط، هذا إلى جانب العديد من المشاريع الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

وساهمت تلك الجهود وغيرها في تعزيز حضورنا الدولي، ما دفع بالوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا» إلى إقامة مقرها الدائم في مدينة «مصدر» بأبوظبي.

خطوات ملموسة وجادة في البرامج والمشاريع الفضائية

مما لا شك فيه أن الاستثمار في البرامج والمشاريع الفضائية سوف يعزز من مكانة الدولة المرموقة ويزيد من ثقلها الإقليمي والدولي، ويشكل ذلك نقطة تحول جوهرية في مسيرة الدولة العلمية، والبحثية، والاسـتراتيجية، نحو الأفضل والأشـمل والأعمق. كما أن المشـاريع التي تنفذها الدولة في هذه المجال الحيوي ستسهم بشكل لا يستهان به في بناء الاقتصاد، وتوفير وظائف جديدة للكوادر العلمية الوطنية الفائقة الإمكانيات، وعليه فإن دولة الإمارات لديها برامج فضائية متقدمة تتطلع لإنجازها وهي الآن أثبتت حضورها عالميا، لا سـيما باطلاق مسبار بلا طاقم فضائي إلى المريخ الذي سـيعزز من موقع الإمارات ليتم الاعتراف بها كإحدى الدول المتقدمة علميا.

1ـ مشروع مسبار المريخ الإماراتي: يعد مشروع مسبار المريخ بداية دخول الإمارات عصر الاكتشافات العلمية والانضمام إلى الدول المتقدمة التي تتسابق لاكتشاف الكوكب الأحمر بحلول عام 2021، كما صرح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، عضو المجلس الأعلى حاكم دبي، بأن أهداف المشروع هي تعزيز المعرفة ورفع القدرات الوطنية في قطاع الطيران والاكتشافات العلمية والفضاء مع التركيز على بناء وتطوير القدرات العلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

2ـ دبي سات 1: يعتبر إطلاق القمر الصناعي دبي سات 1 نقطة محورية حيث يعد أول قمر صناعي للاستشعار عن بعد تمتلكه هيئة محلية بالكامل، وذلك نتيجة عمل دام ثلاث سنوات متواصلة وثمرة تعاون بين مركز محمد بن راشد للفضاء وشركة ساتريك إنيشيتيف من كوريا الجنوبية والهادف إلى إطلاق برنامج نقل المعرفة العلمية وتعزيزها لتلبية حاجة دبي والإمارات العربية المتحـدة في هذا الصدد. ويعتبر هذا الإطلاق من بين الخطوات الأساسية التي سوف تجعل من الدولة رائدة إقليميا في مجال التطـور العلمي. ويقوم القمر الصناعي دبي سـات ـ1 منذ أن أطلق في عام 2009 وهو أول قمر صناعي مملوك بالكامل لدولة الإمارات بإرسـال صور فضائية عالية الدقـة. ويعتبر القمر الصناعي أداة رئيسـية مهمة في مساعدة دولة الإمارات ودول المنطقة على تطوير البنية التحتية، ورصد التغيرات البيئية، والمساعدة في التخطيط العمراني.

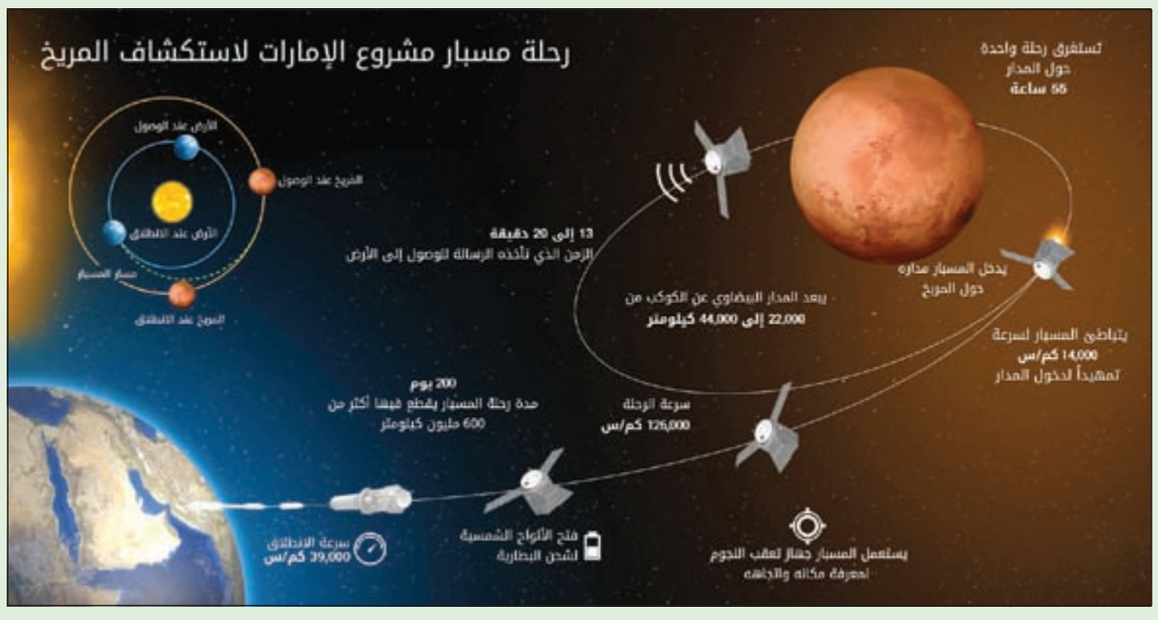

كما تم اسـتخدام صور دبي سات ـ1 لرصد عدد من الأعمال بهدف تطوير مشـاريع التطوير العمراني الكبرى لمدينة دبي مثـل نخلة الجميرا ونخلة جبل علي ومطار آل مكتوم الدولي. كمـا وفر القمر الصناعي دبي سـات ـ1، من خلال الصور التي التقطها، الدعم لمساعي الإغاثة في عدد من المواقع التي تعرضت لكوارث طبيعية حول العالم بما فيها الدعم الكبير الذي أسهم في تعزيز مهام الإغاثة خلال زلزال تسونامي.

3ـ دبي سات 2: بدأ العمل على دبي سـات 2 فورا بعد إطلاق دبي سـات 1، ويعد مصدر فخر لمركز محمد بن راشـد للفضاء حيث تمكن من تصميم وبناء وإطلاق قمره الصناعي الثاني في غضون أربعة أعوام فقط. كما يوفر دبي سات 2 صورا بصرية إلكترونية للأغراض العلميـة والتجارية إلى العملاء المحليين والعالميين، حيث تم تطوير وإنشاء دبي سات ـ2 بالاعتماد على تقنيات مبتكرة، ويعمل القمران الصناعيان حاليا بشكل مستقل عن بعضهما البعض ويقدمـان حلولا تتناغم مع الاحتياجات المتنوعة للعملاء. ويمنـح القمر الصناعي القدرة على تخزين ما يصل إلـى 17,000 كيلومتر مربع مـن بيانات الصور التي تستخدم في دراسة التغيرات البيئية والمياه والجليد والحياة والتجمعات البشرية والاستشـعار عن بعد. كما يوفر صورا للمشاريع والمناطق الطبيعية في غاية الجمال.

4ـ خليفة سات: يعد خليفة سات القمر الصناعي الثالث والأكثر تقدما الذي ترسله دولة الإمارات إلى الفضاء ومن المخطط إطلاقه في 2017، كما ستلبي الصور العالية الجودة التي يوفرها خليفة سات احتياجات المؤسسات الحكومية ومشاريع القطاع الخاص. لا سيما أن عملية تطوير القمر الصناعي خليفة سات ستتم على أيدي كفاءات إماراتية بشكل كامل، حيث بدأت مراحل التصنيع الأولية في كوريا الجنوبية. ويجري حاليا بناء الاسـتعدادات النهائيـة لإنجاز مرافق التصنيـع، حيث تم تجهيز المختبرات الخالية من الغبار بنسبة 100٪ لاسـتكمال عمليات التصنيع وسـوف يتمكن القمر الصناعي خليفة سات من التقاط صور عالية الجودة قادرة على منافسة أكثر الأقمار الصناعية تقدما على مستوى العالم، حيث تم تصميمه وفقا لأعلى المعايير العالمية من الدقة الهندسية واللونية حيث ستصل درجة وضوح الصور الملتقطة إلى 0,7 متر و4 أمتار للنطاقات متعددة الأطياف.